الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق

الدكتور محمد علي حميد مجيد

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

تحذر كافة المراجع الاقتصادية من خطورة اعتماد اقتصاديات البلدان على مورد واحد. لقد تضاعف اعتماد اقتصاد العراق على الصناعة الاستخراجية خلال العقود الثلاثة الماضية ، عكس ما فعل الكثير من البلدان النفطية ويعد رأس المال احد اهم مستلزمات التنمية الاقتصادية، وستظل عوائد تصدير النفط المصدر الاساس في تمويل تنمية قطاعات اقتصاد العراق في المستقبل المنظور بغية خفض الاعتماد على النفط ، ومنذ بداية الألفية الثالثة يشهد العالم ارتفاعا هائلا في الطلب على النفط ، لكن صادرات العراق من النفط الخام تبلغ حاليا اقل من حجم مثيلاتها في نهاية سبعينيات القرن الماضي . قطاعنا النفطي إذن مازال بحاجة إلي دراسة معمقة.

Abstract:

All economic references warn from the danger of depending on one resource. The Iraqi economy had become dependable on oil sector daring the last three decades, and on the contrary, of what other oil countries did. The capital is considered as one of the essential factor for economic development. The revenues of oil exports will stay the essential source for economic development in Iraq in the coming future in order to reduce being dependable on oil .And since the beginning of the 3rd thousands, the world witnessed great rise in the demand on oil, but the Iraqi exports of crude oil come to be less than its similarities in the seventeenths of last century. So our oil sector is still in need of deep study.

المقدمة

لقد تراجع مسار التنمية الاقتصادية في العراق منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بسبب الفوضى التي عمت البلد قبيل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي أعقبتها حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد بعد احتلال الكويت الذي استمر حتى سقوط النظام في نيسان عام ٢٠٠٣.

لقد أسفرت الحروب البعثية وعسكرة اقتصاد البلد عن تراجع أداء كافة قطاعات الاقتصاد ، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٦٣ دولار[١] .أما عوائد تصدير النفط الخام فقد شكلت في العام المذكور ٩٧.٤% من عوائد الصادرات الإجمالية للبلد[٢] ، وفي العام ذاته بلغ دور قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الإجمالي ٨١.٧% [٣] ، لم يستفد العراق إذن من الثروة التي خلفتها الزيادة الحادة في أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي كما فعلت معظم دول المنطقة المصدرة للنفط ، فعلى سبيل المقارنة في عام ٢٠٠٥ بلغت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة ٣٥.٥% [٤] ، وشكلت عوائد تصدير النفط الخام نسبة ٤٤.٧% [٥] من إجمالي صادرات الإمارات العربية المتحدة وتجدر الإشارة هنا إلى إن مستلزمات التنمية في البلد الأخير اقل بكثير مما يمتلك العراق، ففي العراق مقومات زراعية رائعة يمكن ان تستغل استغلالا حسنا، أن تجعل من العراق بلدا زراعيا متميزا، كذلك الحال بالنسبة للصناعة، فعلى سبيل المقارنة مع الإمارات العربية المتحدة يتفوق العراق على الإمارات على الأقل باتساع السوق المحلية، وكذلك الأيدي العاملة فالعمالة العراقية كفوءة وقابلة للتطوير، أما الإمارات العربية المتحدة فمستوردة للعمالة الأجنبية .

وفي سياق الحديث عن قطاعات النفط تقدر احتياطيات النفط في الإمارات العربية المتحدة اقل من احتياطيات العراق، في حين بلغ إنتاج النفط الخام العراقي في عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٠.٤% [٦] من إنتاج النفط الإماراتي .

أولا: منهجية البحث :

مشكلة البحث :

رغم الدور الأساسي الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، كما تدل المؤشرات آنفة الذكر، إلا إن هذا القطاع ما زال متخلفا، فبالإضافة إلى الدمار الذي لحق به جراء الحروب والحصار، لم يحظ قطاع النفط بالاهتمام الكافي، فعمليات البحث والتنقيب ما زالت متواضعة جدا، كما ان مستويات الإنتاج متدنية وكذلك طاقات البلد التصديرية .

فرضية البحث:

ستظل عوائد تصدير النفط الممول الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية التي لا مفر من القيام بها إذا ما أردنا اللحاق بركب الأمم المتقدمة ويمكن لقطاع النفط في حال أعيد تأهيله وفق المعايير الدولية الحديثة أن يساعد في الإسراع بعملية التنمية المطلوبة وستتضاءل أهمية العوائد النفطية مع إعادة تأهيل وتطوير القاعدة الإنتاجية في البلد صناعياً وزراعياً .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الكشف عن الإمكانيات النفطية الهائلة من ناحية الاحتياطيات وقدرات البلد الإنتاجية والتصديرية ، فيمكن رفع مستوى الإنتاج إلى أكثر من ضعفي المستوى الحالي، وكذلك قدرات البلد التصديرية، فالعراق لا يستهلك الكثير من النفط الذي ينتج، شانه شان معظم البلدان النامية، والطلب العالمي على النفط يشهد حاليا ارتفاعا كبيرا وسيستمر الطلب بالارتفاع في المستقبل المنظور،كما تشير توقعات معظم المختصين في شؤون الطاقة وبلدنا اليوم بأمس الحاجة إلى رأس المال، إذ يعد رأس المال أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية. ويقع البحث في مبحثين رئيسيين ،

أولا : احتياطيات النفط، وتضمن المبحث، النظريات، العوامل المؤثرة على الاحتياطيات ومستوى احتياطيات النفط الخام في العراق .

ثانيا : الإنتاج، وتناولنا فيه العوامل المؤثرة على الإنتاج، مستوى إنتاج النفط الخام في العراق،

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

التكرير، التصدير، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات، وختم البحث بجداول ملحقة .

ثانيا: احتياطيات النفط الخام في العراق

٢-١ النظريات

إن الكميات المنتجة والمصدرة من النفط بما في ذلك العوائد تعتمد بالدرجة الأولى على حجم احتياطيات الثروة النفطية. وهناك ثلاث نظريات بخصوص مستقبل احتياطيات النفط :

- الثروات المعدنية ثروات نافدة .
- الثروات المعدنية ثروات غير نافدة وغير محدودة.
- الثروات المعدنية ثروات غير نافدة لكنها محدودة [٧] .

يبدو إن النظرية الثالثة التي تشير إلى إن احتياطيات الثروات المعدنية غير نافدة لكنها محدودة أكثر انطباقا على واقع النفط، فعلى سبيل المثال في الفترة ١٩٧٠-2004 استخرج العالم حوالي ٧٠٤.٤ [٨] مليار برميل من النفط ، في حين بلغت الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة) في عام ١٩٧٠ حوالي ٥٤٨.٤ مليار برميل [٩] . هذا يعني إن العالم في الفترة المذكورة، استخرج١٩٦مليار برميل أكثر من احتياطيات سنة الأساس [١٠] . في عام ١٩٦٩ قدرت احتياطيات نيجيريا بخمسة مليارات برميل نفط ، وأنتج البلد في الفترة ١٩٦٩-٢٠٠٤ حوالي ٢٢.٨ مليار برميل من النفط [١١] هذا يعني إن نيجيريا أنتجت في الفترة المذكورة أكثر من أربعة إضعاف احتياطيات سنة الأساس، اي يمكننا القول أن احتياطيات النفط العالمية غير نافدة .

أما بخصوص النظرية الثانية إي التي تشير إلى إن احتياطيات الثروات المعدنية غير نافدة وغير محدودة، لا يبدو إنها تتوافق وواقع احتياطيات النفط، إذ يمكن رصد محدودية احتياطيات النفط على أكثر من صعيد، فالواقع إن الذي يحدث هو بالضبط إن الاحتياطيات (على الأقل لحد الآن) تنمو أسرع مما ينمو الإنتاج، ترى ماذا سيحدث لو حصل العكس ؟ بعبارة ثانية، حاليا (إحصاء عام ٢٠٠٦) قدرت احتياطيات العالم الثابتة حوالي ١١٩٥.٣ مليار برميل[١٢] من النفط، فبافتراض، إن كل هذه الثروة استخرجت في يوم واحد، فمن المنطقي أن نقدر في اليوم التالي حجم الاحتياطيات بلاشيء، احتياطيات النفط إذن محدودة لكنها غير نافدة فليس بوسع احد أن يثبت أو يبرهن إن عمليات البحث والتنقيب عن النفط لن تثمر عن اكتشاف مكامن نفط جديدة، ويمكن تقديم العديد من الأمثلة على ذلك : المكسيك، فقد كان هذا البلد من كبار منتجي ومصدري النفط في العالم حتى بداية العقد الثاني من القرن الماضي، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٢٠ أنتجت المكسيك ٢٣% من الإنتاج العالمي للنفط[١٣]، لقد أدى الإنتاج الغزير والمستمر إلى انخفاض احتياطيات البلد النفطية ومن ثم انحسار دور المكسيك في سوق النفط العالمية، لكن الرأي العام العالمي فوجئ في عام ١٩٧٧ بإعلان المكسيك عن اكتشاف حقل نفطي عملاق في أراضيها، إي الذي يضم في جوفه أكثر من خمسة مليارات برميل من النفط وهكذا استعادت المكسيك دورها في سوق النفط العالمية.وفي عام ١٩٦٩ قدرت احتياطيات النفط المؤكدة في العراق بحوالي ٢٧.٥ مليار برميل من النفط الخام ، وبلغ انتاج النفط الخام التراكمي (cumulative crude oil production) في الفترة ١٩٩٦/٢٠٠٤ حوالي ٢٣.٠ مليار برميل من النفط، هذا يعني ان المتبقي من الاحتياطيات النفطية في عام ٢٠٠٤ هو ٤.٥ مليار برميل [١٤]، في حين تقدر احتياطيات العراق النفطية حاليا، احصاء عام ٢٠٠٤ بحوالي ١١٥.٠ مليار برميل .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إن خارطة توزيع احتياطيات النفط في دول وبقاع العالم المختلفة ليست ثابتة، فالإضافة إلى التغيرات التقليدية الطفيفة[١٥]التي تظهرها الإحصائيات التي تنشر في الدوريات المتخصصة في كل عام، يمكن لخارطة توزيع الاحتياطيات النفطية العالمية ان تتغير جذريا ، الامر مرهون بالعوامل المؤثرة عليها .

٢- ٢العوامل المؤثرة على احتياطيات النفط الخام

تتأثر احتياطيات النفط بثلاثة عوامل :

أ- عمليات البحث والتنقيب.

ب-التقدم التكنولوجي

ج-حجم الإنتاج .

أ- بخصوص العامل الأول مما لاشك فيه إن النفط أصبح مصدرا للطاقة بعد اكتشافه من قبل الإنسان وليس قبل ذلك، فكلما ازدادت الحاجة إلى النفط كلما زاد التنقيب عنه، من هنا تأتي أهمية المستوى التكنولوجي والاقتصادي وذلك على افتراض إن اتساع مساحة التنقيب وكثافته كفيلة بالعثور على آبار نفط جديدة ترفع حجم الاحتياطيات ويلاحظ تدني نشاط عمليات البحث والتنقيب عن النفط في العراق منذ العقد الأخير من القرن الماضي فعلى سبيل المثال أقصى ما وصل اله المسح الزلزالي هو ٣٦ فرقة في الشهر في عام ٢٠٠٢ ،وهبط المسح في العام التالي إلى الصفر، (وهذا آخر ما نشر العراق من بيانات) في حين وصل عدد الفرق العاملة في الجزائر(للمقارنة) في عام ٢٠٠٢ ، ٨٠ فرقة وفي عام ٢٠٠٣ ، ١١٥ فرقة، في السعودية في العام ٢٠٠٢ إلى ١٢٠ فرقة في الشهر وفي عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٨ فرقة في الشهر. قدر عدد الحفارات العاملة في العراق في نهاية عام ٢٠٠٢ :١٧ حفارة، وهذا هو العدد الأقصى الذي بلغته الحفارات العراقية في القرن الجديد وآخر ما نشره العراق بهذا الخصوص، في حين بلغ عدد الحفارات العاملة في الجزائر في العام ذاته ٢١ حفارة وفي عام ٢٠٠٣ ،٢٢ حفارة، في السعودية ٣٣ حفارة في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ . في عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في العراق ٦٩ بئرا ، وفي الجزائر ١٧٢ بئرا في العام المذكور وفي عام ٢٠٠٣ ، ١٧٤ بئرا، في السعودية ٢٥٠ بئرا في عام ٢٠٠٢ و ٢٩٠ بئرا في عام ٢٠٠٣. في عام ٢٠٠٢ بلغ الحفر الاستكشافي والتطويري في العراق ١١٩ كيلومترا طوليا، وفي الجزائر عام ٢٠٠٢ وصل الحفر إلى ٥٨٥ ، وفي عام ٢٠٠٣ إلى ٥٩٢ كيلومترا طوليا، وفي السعودية في العامين المذكورين على التوالي: ٦٢١ و ٧١٨ كيلومتراطوليا[١٦] .انظر الجدول (١) .

الجدول (١) :بيانات مختارة توضح عمليات البحث والتنقيب عن النفط في العراق في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

النشاط	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المسح الزلزالي، فرقة/شهر	٢٤	٣٦	٣٦	صفر	غ م	غ م	غ م
عدد الحفارات العاملة	٤	٩	١٧	غ م	غ م	غ م	غ م
عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة (بئر)	١٩	٣٨	٦٩	غ م	غ م	غ م	غ م
الحفر الاستكشافي التطويري (كيلومتر طولي)	٣٠	٦٧	١١٩	غ م	غ م	غ م	غ م

غ م : غير متوفر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصدر: اوابك : التقرير الإحصائي السنوي .٢٠٠٦ الجداول : ١، ٢، ٣، ٤.

ب- أما أهمية التقدم التكنولوجي فتظهر في الاستفادة من النفط الذي تضمه الآبار الواقعة في ما يسمى (المناطق الصعبة) ،أي تلك الآبار التي يتساوى عند الإنتاج منها Mr مع Mc أي كلفة الإنتاج الحدية تساوي الإيراد الحدي، إلا إن التقدم التكنولوجي دفع منحنى Mc إلى الأسفل مما جعل استغلال هذه الآبار ممكنا من الناحية الاقتصادية ، وهكذا فعلى سبيل المثال قبل اقل من قرن من الزمان لم يكن بوسع البشرية الاستفادة من النفط الذي ضمته الآبار الواقعة في قاع البحار والمحيطات ،لاسباب فنية او اقتصادية، الآن أصبح الإنتاج من هكذا آبار ممكنا بسبب التطور التكنولوجي.

ويعد العراق دولة مستوردة للتكنولوجيا الحديثة، ولقد غاب عن العراق هذا النوع من الاستيراد منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي بسبب الحصار الذي فرض على العراق، ولم يستورد البلد الكثير من المعدات والآلات والأجهزة الحديثة في الفترة التي أعقبت التحول الذي شهده البلد في نيسان عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا ، النصف الأول من عام ٢٠٠٧ .

ج- أما أهمية العامل الثالث والأخير، أي الإنتاج، فتظهر في حقيقة كون احتياطيات النفط تتناسب تناسبا عكسيا مع الإنتاج، دون أن يعني ذلك إن ارتفاع احتياطيات النفط يقلص الإنتاج بل إن حجم الاحتياطيات يهبط كلما ارتفع الإنتاج، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ملاحظة أعمار الاحتياطيات المتوقعة في مختلف البلدان، وكذلك بالنسبة للاحتياطيات العالمية طبعا، إذ تنخفض كلما ارتفع الإنتاج. بعبارة ثانية يلاحظ إن البلدان، التي تمتلك احتياطيات نفط متواضعة،خصوصا الصناعية الكبرى،كالولايات المتحدة الأمريكية، تنتهج سياسة المحافظة على ثرواتها النفطية من خلال خفض الإنتاج. أما البلدان التي تتمتع بثروات نفطية كبيرة، فليست بحاجة لانتهاج هكذا سياسة، وقطعا ينبغي تصنيف العراق من البلدان النفطية الكبيرة .

٢-٣ مستوى احتياطيات النفط الخام في العراق

لقد أظهرت احتياطيات العراق النفطية المؤكدة والتي هي بالتعريف :(الاحتياطيات المقدرة في وقت معين والتي تدل تحاليل المعطيات البيولوجية والهندسية المتوفرة بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها في المستقبل من المكامن ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في نفس الوقت)[١٧] ارتفاعا كبيرا خصوصا في ثمانينيات القرن الماضي .

إذ بلغ حجم احتياطيات العراق في عام ١٩٧٠ حوالي ٣٢ مليار برميل نفط، ورغم الإنتاج الغزير نسبيا آنذاك(إذ إن الاحتياطيات تتناسب عكسيا مع الإنتاج) ظل مستوى الاحتياطيات في عام ١٩٨٠ محافظا على نفس مستوى عام ١٩٧٠ تقريبا. ومنذ العام الثاني من عقد الثمانينيات بدأت الاحتياطيات بالارتفاع الواضح والكبير حتى وصلت إلى مستوى ١٠٠ مليار برميل في عام ١٩٨٧ ، وظلت احتياطيات البلد محافظة على هذا المستوى، حتى عام 1995، رغم الإنتاج طبعا وهذا لا يعني عدم اكتشاف مكامن نفطية جديدة ، ولكن يستشف من ذلك تواضع الاكتشافات النفطية. انظر الجدول ٢.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول ٢ :احتياطيات العراق النفطية المؤكدة في الفترة ١٩٧٠– ٢٠٠٥ (بمليارات البراميل)

السنوات	الاحتياطيات	السنوات	الاحتياطيات
١٩٧٠	٣٢.٠	١٩٩٠	١٠٠.٠
١٩٧٢	٢٩.٠	١٩٩٢	١٠٠.٠
١٩٧٤	٣٥.٠	١٩٩٤	١٠٠.٠
١٩٧٦	٣٤.٠	١٩٩٦	١١٢.٠
١٩٧٨	٣٢.١	١٩٩٨	١١٢.٥
١٩٨٠	٣٠.٠	٢٠٠٠	١١٢.٥
١٩٨٢	٥٩.٠	٢٠٠٢	١١٥.٠
١٩٨٤	٦٥.٠	٢٠٠٤	١١٥.٠
١٩٨٦	٧٢.٠	٢٠٠٥	١١٥.٠
١٩٨٨	١٠٠.٠		

المصدر :.OPEC Annual Statistical Bulletin 2005, table 9

وفي العام التالي، أي عام ١٩٩٦ ارتفعت الاحتياطيات إلى ١١٢.٠مليار برميل، وظلت محافظة على نفس المستوى تقريبا في الأعوام التالية حتى عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠١ ارتفعت الاحتياطيات إلى ١١٥.٠، ولم ترتفع عن هذا المستوى حتى الآن ، إحصاء عام ٢٠٠٦.

يجب التأكيد هنا إلى إن الاكتشافات (وان كانت متواضعة) التي حصلت في العقد الأخير من القرن الماضي حدثت رغم تراجع عمليات البحث والتنقيب عن النفط، وغياب التكنولوجيا الحديثة عن العراق بسبب الحصار، وهذان عاملان مؤثران مهمان على احتياطيات النفط. وهذا يدل على ثراء أرض العراق بهذه الثروة إن تكثيف نشاط فرق البحث والتنقيب وفقا للطرق الحديثة من شانه أن يرفع وبشكل كبير احتياطيات البلد النفطية بعبارة ثانية، تشكل احتياطيات العراق النفطية المؤكدة في عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠% من احتياطيات العالم النفطية المؤكدة وهذا يجعل العراق يحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران. أما الاحتياطيات غير المكتشفة والتي هي بالتعريف: (الامكانات الكامنة التي لم تكتشف حتى وقت معين، إلا إن كافة المعلومات الجيولوجية والهندسية تفترض إمكانية استخراجها اقتصاديا ، وتعتمد تقديرات مثل هذه الاحتياطيات المفترض وجودها في مكامن غير محفورة)[١٨] ، فتقدر بأكثر من ضعف الاحتياطيات المؤكدة للبلد كما تشير تقارير العديد من الخبراء هذا يعني يمكن للعراق أن يتبوأ المرتبة الأولى في مجال احتياطيات النفط في حال كثفت الجهود في مجال البحث والتنقيب.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وكما ورد سابقا مازال اقتصاد العراق ريعيا إذ يعتمد بشكل كبير جدا على النفط إن تكثيف الجهود ورفع احتياطيات البلد النفطية وتأهيلها للإنتاج ضرورة ملحة جدا في هذه الفترة الزمنية ، أي قبل إعادة بناء قطاعات اقتصاد البلد الأخرى . فليس بوسع العراق حاليا الاعتماد على قطاع آخر بشكل رئيسي غير الصناعة الاستخراجية، يمكن للبلدان التي تشكل مصادر الصناعة الاستخراجية مصدرا ثانويا من مصادر دخولها القومية أن تخفض إنتاجها النفطي (وفقا لحساباتها القومية) على اعتبار إن الأجيال المقبلة ستستفيد من هذه الثروة ، بشكل أفضل من الأجيال الحالية ،كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية (اكبر مستهلك للنفط في العالم) . وبالمقابل هناك دول تنتهج سياسات أخرى ، النرويج على سبيل المثال التي تنتهج سياسة رفع الإنتاج منذ بدأت استخراج النفط من أراضيها ، رغم إن القطاع ألاستخراجي لا يلعب دورا رئيسا في الاقتصاد النرويجي، كما هو حال القطاع ألاستخراجي العراقي، هذا بالإضافة إلى إن احتياطيات النرويج النفطية متواضعة جدا (اقل من ١٠% من احتياطيات العراق حسب إحصاء ٢٠٠٥) .بعبارة ثانية نستطيع أن نورث أجيالنا المقبلة بلدا أفضل، لا يعتمد بشكل رئيسي على النفط، إذا ما طورنا قطاعنا ألاستخراجي الآن، من اجل الإسراع بتنمية قطاعات اقتصاد البلد الأخرى، هذا يعني إن إنتاجنا النفطي الحالي منخفض جدا.

ثالثا : إنتاج النفط الخام في العراق

لم يستقر إنتاج النفط في العراق عند مستوى معين ، بل شهد انخفاضا كبيرا لا سيما في تسعينيات القرن الماضي ، بسبب الحصار الذي فرض على البلد طبعا ، ان الحصار الاقتصادي يشكل عاملا استثنائيا، إذ يتأثر إنتاج النفط في كافة بلدان العالم بعوامل اخرى .

٣-١ العوامل المؤثرة على الإنتاج

يتأثر إنتاج النفط بثلاثة عوامل :

أ- اكتشاف حقول نفط جديدة .

ب- رفع مستوى استغلال الحقول العاملة، أي إمكانية استخراج كميات نفط اكبر.

ج-أسعار ومصادر عرض مصادر الطاقة الأخرى.

أ- بخصوص العامل الأول أي اكتشاف حقول نفط جديدة، فالمهم هو اكتشاف حقول نفط كبيرة من شانها أن ترفع احتياطيات البلد، وكما ورد سابقا لم تكتشف أية حقول في العراق منذ عام ٢٠٠٢ ، أما الاكتشافات التي حصلت بعد عام ١٩٩٥ فمتواضعة جدا بالقياس إلى ثروة النفطية الهائلة التي تضمها ارض العراق. تجدر الإشارة هنا إلى وجود آبار نفطية مكتشفة وغير مستغلة في جنوب العراق (منطقة الاهوار خاصة) وفي محافظة ميسان ، مشكلة العراق إذن هي مشكلة الاكتشاف والاستغلال معا وليس الاكتشاف فقط.

ب- أما العامل الثاني، أي رفع مستوى استغلال الحقول العاملة، فالقصد هو التكنولوجيا الحديثة ، أي طرق الإنتاج الحديثة التي ترفع طاقات البئر الإنتاجية . وكما ورد سابقا لقد غاب عن العراق هذا النوع من الاستيراد منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي.

ج-العامل الثالث والأخير، بخصوص أسعار ومصادر عرض الطاقة الأخرى ، مما لاشك فيه إن اكتشاف أو اختراع البشرية مصدر طاقة اقل كلفة من النفط وسبل الحصول عليه أسهل من الحصول على النفط، اقل ضررا على البيئة من النفط من شانه أن يجعل البشرية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تعزف عن استخدام النفط والتحول إلى استخدام المصدر الجديد .

ويعتبر الغاز الطبيعي وقود الغد ومن المتوقع ارتفاع حصة استهلاكه عالميا من ٢٣.٠ % عام ٢٠٠٥ الى ٢٧.٤% عام ٢٠٣٠ ، مقابل تراجع نسبة استهلاك النفط من ٣٩.٢% ٢٧.٤% في المدة ذاتها طبعا [١٩] . ولكن تراجع نسبة استهلاك النفط ينبغي ان لا تفهم تراجع الطلب العالمي على النفط ، بل العكس صحيح اذ يشهد العالم حاليا ارتفاعا كبيرا في الطلب على النفط وتشير توقعات خبراء النفط والطاقة الى استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال العشرين السنة القادمة والظروف الخارجية الملائمة لرفع إنتاج النفط في العراق والى الظروف الخارجية المواتية يمكن اضافة عمر الاحتياطيات النفطية المؤكدة الحالية في العراق ، الذي يصل إلى حوالي مئة سنة، في حال ثبات الإنتاج على مستواه الحالي أولا، وعدم اكتشاف حقول نفط جديدة من شانها رفع احتياطيات البلد، ثانيا وهذان الشرطان ليسا واقعيين، إذ من المتوقع جدا ارتفاع احتياطيات العراق النفطية في حال أكثفت عمليات البحث والتنقيب عن النفط ، وكذلك يمكن رفع مستوى انتاج البلد النفطي في حال اعيد تاهيل العديد من الحقول . لن يتغير الامر اذن كثيرا في حال تغير الشرطان ،اي لن ينخفض عمر احتياطيات النفط في العراق، بل يمكن حتى ان يرتفع الى اكثر من مئة سنة في حال نمت الاحتياطيات اسرع من نمو الانتاج وهبوط عمر الاحتياطيات يعني نمو الانتاج اسرع من نمو الاحتياطيات، وهذا السيناريو مستبعد جدا ، كما تشير تقديرات خبراء النفط .

فالسيناريو الأرجح هو ارتفاع حجم احتياطيات نفط العراق وكذلك مستوى انتاجه ، ومن الصعب تحديد نسبتي الزيادة ، (زيادة الاحتياطيات والانتاج) واستمرار متوسط عمر احتياطيات النفط لمئة سنة هو الاحتمال الاكثر واقعية وفقا للمعطيات الحالية طبعا. ولا يمكن اعتبار (المئة سنة) مستقبلا منظورا.

بعبارة ثانية ، لا يمكن استبعاد ظهور مصدر طاقة جديد ينافس النفط حتى نهاية القرن الحالي ،يمكن كذلك توقع اتساع استخدام مصادر الطاقة الحالية ،مثلما يحدث الان مع الغاز. هذا يعني إن رفع إنتاجنا النفطي يعد ضرورة ملحة رغم إن النفط لا يعتبر الآن مصدر طاقة فحسب فمفردات الصناعة البتروكيمياوية تزيد على عشرة آلاف نوع ذلك لان النفط دخل في الغذاء والدواء والملبس والأثاث وكل ما يخطر على البال أو لا يخطر، لكن استخدامه الأهم هو : الطاقة .

٣-٢ مستوى إنتاج النفط الخام في العراق

لم يستقر إنتاج النفط في العراق منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية حتى يومنا هذا.. فقد بلغ الإنتاج ذروته في العام الذي سبق نشوب الحرب أي في العام ١٩٧٩ .. إذ ناهز ٣.٥ مليون برميل يوميا، انخفض الإنتاج في عام ١٩٨١ إلى ما دون المليون برميل يوميا عاد بعدها ليرتفع تدريجيا في الأعوام التالية وجاوز مستوى المليونين برميل يوميا حتى أبان الحرب العراقية الإيرانية.. إذ وصل في عام ١٩٨٧ إلى ٢.٣٤ مليون برميل يوميا وحوالي ٢.٧ مليون في العامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، انخفض الإنتاج في عام ١٩٩٠ ، أي العام الذي شهد غزو الكويت إلى ٢.١١ مليون برميل يوميا .. وانخفض في العام التالي إلى ٠.٢٨ مليون برميل .. وهذا هو أدنى مستوى يصله إنتاج النفط في العراق طوال العقود الثلاثة المنصرمة ، ارتفع الإنتاج تدريجيا في الأعوام التي تلت العام

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المذكور. لكنه ظل دون مستوى المليون برميل يوميا حتى عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣:إنتاج النفط الخام في العراق في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ (مليون برميل يوميا)

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
١٩٧٠	١.٥٤	١٩٩٠	٢.١١
١٩٧٢	١.٤٦	١٩٩٢	٠.٥٢
١٩٧٤	١.٩٧	١٩٩٤	٠.٧٤
١٩٧٦	٢.٤١	١٩٩٦	٠.٧٤
١٩٧٨	٢.٥٦	١٩٩٨	٢.١٨
١٩٨٠	٢.٦٤	٢٠٠٠	٢.٨١
١٩٨٢	١.٠٧	٢٠٠٢	٢.١٢
١٩٨٤	١.٢٢	٢٠٠٤	٢.١٠
١٩٨٦	١.٨٧	٢٠٠٥	١.٩١
١٩٨٨	٢.٧٤		

المصدر : نفس مصدر الجدول ٢ ، الجدول ١٣.

إذ ارتفع في العام الأخير إلى ١.٣٨ مليون برميل وواصل الإنتاج ارتفاعه وتجاوز قليلا مستوى ٢.٨ مليون برميل عام ٢٠٠٠ ، انخفض بعد ذلك الإنتاج وبلغ في عام ٢٠٠٣ حوالي ١.٣٧ مليون برميل ، ثم ارتفع في العام التالي وبلغ حوالي ٢.١٠ مليون برميل، لكنه عاد وانخفض إلى ١.٩١ مليون برميل في عام ٢٠٠٥ . هذا يعني رغم ارتفاع احتياطيات النفط في العراق لم يصل الإنتاج إلى مستوى عام ١٩٧٩ طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي و بداية القرن الجديد .رغم ارتفاع الطلب الذي يشهده العالم حاليا وكذلك اسعار التصدير. ومن الجدير بالذكر هنا، إنتاج النفط الخام في العراق يمكن رفعة إلى أكثر من ستة ملايين برميل يوميا (حوالي ضعف مستوى إنتاج عام ١٩٧٩) كما تشير تقديرات العديد من خبراء النفط .

إن انخفاض إنتاج النفط الخام في العراق، لم ينعكس على تكرير النفط، فطاقة العراق التكريرية متدنية أصلا، انعكس سلبا إذن على حجم التصدير.

3-3 التكرير :

تعد طاقة تكرير النفط في العراق متدنية هي الأخرى، رغم الارتفاع النسبي لعدد المصافي في البلد ، إذ بلغ عدد مصافي تكرير النفط في العراق في عام ٢٠٠٥ ، ١٢ مصفا ، ولم ترتفع طاقاتها الإنتاجية البالغة ٥٧٠ ألف برميل يوميا منذ السنوات الخمس الماضية ، انظر الجدول ٤ ،وانظر كذلك الجداول الملحقة. لا بد أن نتذكر هنا تدني حجم التكرير الفعلي بسبب العمليات الإرهابية. وللمقارنة، بلغ في عام ٢٠٠٥ عدد المصافي في الإمارات العربية المتحدة ٥ مصافي ،(اقل من نصف عدد المصافي العراقية، بيد إن طاقاتها الإنتاجية فاقت طاقات المصافي العراقية ، إذ قدرت بحوالي ٧٧٨ ألف برميل يوميا. وفي المملكة العربية السعودية ٨ مصافي (اقل من عدد المصافي العراقية بثلث) ، أما طاقاتها الإنتاجية في عام ٢٠٠٥ فقد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فاقت الطاقات العراقية بأكثر من ثلاثة أضعاف، ٢١٢٥ ألف برميل يوميا .

إن إنتاج المصافي العراقية لا يكفي لسد نصف الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية، رغم انخفاض استهلاك النفط والطاقة الواضح في العراق. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في العراق ٧.٧ برميل مكافئ نفط سنويا، في الإمارات ٦٨.١ برميل ، في السعودية ٣١.٤ برميل. وفي عام ٢٠٠٤ بلغ نصيب استهلاك الفرد في العراق من استهلاك النفط ٦.٣ برميل مكافئ نفط سنويا ،وفي الإمارات في العام ذاته، ٢٦.٣ برميل ، في السعودية ٢٠.٨ برميل .

الجدول ٤ : إجمالي طاقات التكرير في العراق ، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في (٢٠٠٠-٢٠٠٥)(ألف برميل يوميا) .

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	عدد المصافي
العراق	٥٧٠	٥٧٠	٥٧٠	٥٧٠	٥٧٠	٥٧٠	١٢
الإمارات	٧٠٣	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٥
السعودية	١٧٩٥	١٧٩٥	١٧٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	٢١٢٥	٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦ ، القطاع الصناعي ، الملحق ٨/٤ .

إن سبب انخفاض استهلاك النفط والطاقة في العراق هو انخفاض أداء اقتصاد البلد بسبب الحروب والحصار، ولا بد أن يصاحب التنمية الاقتصادية المنشودة ارتفاع استهلاك النفط والطاقة في البلد . ستزداد الحاجة إلى استيراد المشتقات النفطية في حال عدم ارتفاع طاقات مصافي البلد على حالها، الأمر الذي يضيف عبئا على كاهل الاقتصاد العراقي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى سعي الحكومة الحالية إلى زيادة طاقة المصافي العراقية وتحديثها وإضافة مصافي جديدة . ويجري العمل على إنشاء مصفاة في كويا بين السليمانية واربيل بطاقة ٧٠ ألف برميل يوميا، و كذلك في جرف الصخر بطاقة ١٤٠ ألف برميل يوميا ، وكذلك في محافظة كربلاء، ويذكر إن من المقرر أن تستخدم المصافي الجديدة أحدث التقنيات المتاحة [٢٠] . وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح رغم تواضعها فهي ستقلل من استيراد المنتجات النفطية فقط، بعبارة ثانية سيظل العراق يصدر النفط الخام لفترة طويلة، فلن ترتفع طاقات المصافي العراقية إلى مستوى التصدير في المستقبل القريب.

3-4 التصدير

إن معظم الكميات المستخرجة من النفط العراقي تخصص للتصدير، هذا بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه عوائد صادرات النفط في الاقتصاد العراقي فكما ورد سابقا في عام ٢٠٠٥ شكلت عوائد تصدير النفط الخام ٩٧.٤% من عوائد صادرات العراق الإجمالية، وقطعا كان لانخفاض إنتاج النفط انعكاسا مباشرا على انخفاض الكميات المصدرة منه وبالتالي هبوط عوائد التصدير، فقد ارتفعت عوائد تصدير النفط وبشكل كبير طوال عقد سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع الكميات المصدرة وكذلك ارتفاع أسعار التصدير في السوق العالمية، إذ ارتفعت عوائد تصدير النفط من ٠.٧ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ٦.٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، والى ١٠.٩ مليار دولار عام ١٩٧٨ والى ٢٦.٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ وهذا هو أعلى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مستوى تصله عائدات تصدير النفط العراقية منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٥. لقد ارتفعت كميات النفط المصدرة في عام ١٩٨٠ بحوالي ٧١.٥% عن مستوى عام ١٩٧٠، أما عوائد التصدير فقد ارتفعت في الفترة المذكورة بحوالي ٣٦١٤.٣%. إن سبب ارتفاع العوائد الرئيسي في المدة المذكورة إذن هو ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من ٢.١ دولار عام ١٩٧٠ إلى ٣٦.٠ دولار عام ١٩٨٠. لكن صادرات العراق النفطية انخفضت في ثمانينيات القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الإيرانية ووصلت إلى أقل من مليون برميل يوميا في ١٩٨٢-١٩٨٤، ارتفعت بعدها تدريجيا وبلغت مليونين برميل يوميا عام ١٩٨٨ ، ثم انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى ١.٥ مليون برميل، تزامن ذلك مع هبوط سعر النفط في السوق العالمية، فقد انخفض سعر برميل النفط الخام الاسمي من ٣٦ دولار عام ١٩٨٠ حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عقد ثمانينيات القرن الماضي إذ بلغ ١٣.٠ دولار. وهكذا هبطت عائدات تصدير النفط العراقي في الثمانينيات ووصلت إلى أدنى مستوى لها في العقد المذكور عام ١٩٨٦، إذ بلغت ٦.٩ مليار دولار، وارتفعت في الأعوام التالية وقدرت في عام ١٩٩٠ بحوالي ٩.٥ مليار دولار .

أما في الأعوام التي تلت عام ١٩٩٠ (بداية أزمة الخليج الثانية) فقد هبطت العائدات بشكل كبير جدا، بسبب انخفاض كميات النفط المصدرة بالدرجة الأساس، اذ انخفض سعر النفط في تلك الفترة ، لكن انخفاض الكميات المصدرة كان اشد ، فعلى سبيل المثال في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ قدرت صادرات العراق بحوالي ٠.٠٦ مليون برميل يوميا ،أما سعر برميل النفط الخام الاسمي فقد تراوح بين ١٨.٤ دولار عام ١٩٩٢ و ١٥.٥ دولار عام ١٩٩٤، لا عجب إذن في انخفاض العائدات إلى ٠.٤ مليار دولار في المدة المذكورة، ارتفعت العائدات قليلا عام ١٩٩٦ ، إذ بلغت ٠.٦ مليار بسبب ارتفاع الصادرات الطفيف، إذ بلغت ٠.٠٨ وكذلك سعر النفط الخام الاسمي إذ بلغ ٢٠.٣ دولار .بعد عام ١٩٩٦ ارتفعت العائدات بشكل تدريجي، بسبب قبول الحكومة العراقية آنذاك، مذكرة النفط مقابل الغذاء ، ووصلت صادرات العراق إلى ٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٠، وارتفع سعر برميل النفط إلى ٢٧.٦ دولار ، أما عوائد التصدير فقد قدرت بحوالي ١٩.٧ مليار دولار . عادت الصادرات لتهبط في الأعوام التالية، إذ قدرت صادرات العراق في الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ بحوالي ١.٤ مليون برميل يوميا، أما العائدات فقدرت على التوالي : ١٢.٥ ، ١٧.٧ ، ٢٣.٤ مليار دولار.سبب اختلاف العوائد في السنوات المذكورة، رغم ثبات الكميات المصدرة من النفط هو اختلاف سعر النفط فقد ارتفع سعر البرميل الواحد من ٢٤.٣ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦.٠ عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٥٠.٦ عام ٢٠٠٥ [٢١]. لم تصل عائدات العراق إذن، حتى الاسمية إلى مستوى عام ١٩٨٠، رغم ارتفاع سعر النفط عن مستوى عام ١٩٨٠.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول ٥ :صادرات العراق من النفط الخام وعوائد التصدير في ١٩٧٠–٢٠٠٥

السنوات	الصادرات [١]	عوائد الصادرات [٢]
١٩٧٠	١.٤	٠.٧
١٩٧٢	١.٤	١.٠
١٩٧٤	١.٨	٦.٥
١٩٧٦	٢.٢	٩.٢
١٩٧٨	٢.٣	١٠.٩
١٩٨٠	٢.٤	٢٦.٠
١٩٨٢	٠.٨	٩.٩
١٩٨٤	٠.٨	٨.٨
١٩٨٦	١.٣	٦.٩
١٩٨٨	٢.٠	٩.٣
١٩٩٠	١.٥	٩.٥
١٩٩٢	٠.٠٦	٠.٤
١٩٩٤	٠.٠٦	٠.٤
١٩٩٦	٠.٠٨	٠.٦
١٩٩٨	١.٤	٥.١
٢٠٠٠	٢.٠	١٩.٧
٢٠٠٢	١.٤	١٢.٥
٢٠٠٤	١.٤	١٧.٧
٢٠٠٥	١.٤	٢٣.٤

١) ألف برميل يوميا .

٢) مليار دولار .

المصدر :OPEC Annual Statistical Bulletin 2005, tables, 13 and 23.

الاستنتاجات :

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات بالاتي :

١– لم يستطع العراق ان يقلل من اعتماده على النفط اقتصاد العراق اذن مازال ريعي، أحادي القطب ،يعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاعه النفطي.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٢- يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة يمكن تنميتها، اذ تقدر احتياطيات البلد النفطية الغير مكتشفة بحوالي ضعف احتياطياته المؤكدة، هذا يعني ان الاحتياطيات النفطية الغير مكتشفة في حال اكتشفت (واضيفت الى المؤكدة) يمكن ان تضع العراق في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لاحتياطيات النفط، أي غير المرتبة التي يحتلها الان وهي الثالثة بعد السعودية وايران.

٣- تراجع اداء قطاع النفط العراقي خصوصا من ناحية الإنتاج والتصدير، إضافة إلى التكرير، فرغم ارتفاع الطلب على النفط الذي يشهده العالم حاليا لم يستطع العراق رفع طاقاته الانتاجية حتى الى مستوى انتاج قبل الحرب العراقية الإيرانية، الأمر الذي انعكس على حجم الصادرات وعوائدها، اما مصافي التكرير فهي قديمة ومستهلكة، لا تكفي لسد احتياجات البلد المحلية المتنامية.

٤- سيظل النفط الخام اهم صادرات العراق في المستقبل القريب، فليس من السهل على البلد بعد الخراب الذي لحق به جراء الحروب والحصار خفض اعتماده على النفط واحلال المتنجات الصناعية مثلا او الزراعية محل النفط في المستقبل المنظور، رغم المقومات الصناعية والزراعية الرائعة التي يمتلكها العراق، هذا يعني بوسع العراق تنمية قطاع الصناعة التحويلية، الزراعة وكذلك الخدمات خلال فترة قصيرة نسبيا ،لكن معوقات التنمية الحالية كبيرة منها : الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد، غياب سياسة اقتصادية واضحة ورصينة، هذا بالاضافة الى حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعيشه البلد.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

التوصيات :

الجداول

الجدول ٧
النفطية
الصادرات
في ١٩٦٩/٢٠٠٦

الملحقة

:صادرات العراق
والاجمالية، ونسبة
النفطية الى الاجمالية

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات لنفطية	% الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
1969	1045	769	73.5
1970	1098	788	71.7
1971	1556	1083	69.6
1972	1086	1027	94.5
1973	1942	1842	94.8
1974	6602	6534	98.9
1975	8298	8227	99.1
1976	9273	9201	99.2
1977	9650	9560	99.0
1978	11064	10913	98.6
1979	21572	21382	99.1
1980	26349	26096	99.0
1981	10140	10039	99.0
1982	10033	9933	99.0
1983	8161	7816	95.7
1984	9317	8863	95.1
1985	10409	10079	96.8
1986	7465	6905	92.5
1987	9705	9416	97.0
1988	9609	9312	96.9
1989	12284	11876	96.6
1990	10314	9594	93.0
1991	377	351	93.1
1992	518	482	93.0
1993	457	425	92.9
1994	453	421	92.9
1995	496	461	92.9
1996	731	680	93.0
1997	4602	4280	93.0
1998	5500	5111	92.9
1999	13067	12104	92.6
2000	20380	19771	97.0
2001	16510	15685	95.0
2002	13250	12593	95.0
2003	7990	7519	94.1
2004	18490	17751	96.0
2005	22039	21480	97.5
2006	29343	28800	98.1

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصدر :إعداد وحساب الباحث استنادا إلى : **OPEC Annual Statistical Bulletin 2004,2005,2006, tables : 4&5.**

الجدول 2 :إجمالي إنتاج المصافي من المشتقات النفطية في العراق ، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ١٩٩٩/٢٠٠٤، ألف برميل يوميا .

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
العراق	٥٠٤.٥	٥٩٤.٧	٦١٩.٨	٦١٦.١	٤٤٤.١	٥١٣.٠
الإمارات	٣١٧.٤	٣٧٣.٨	٥٤٤.٨	٦٠٦.٨	٦١٤.٦	٦٢٢.٠
السعودية	١٩٠٣.٦	١٩١١.٢	١٩٣٠.٠	١٩٠٢.٧	٢٠٧٤.٨	٢٠٧٤.٨

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٥ ، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الجدول رقم ١٥.

الجدول 3 :نصيب الفرد من إجمالي استهلاك الطاقة في العراق ، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ١٩٩٩/٢٠٠٤ ، برميل مكافئ نفط سنويا .

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
العراق	٨.٠	٨.٠	٧.٨	٧.٧	٧.٦	٧.٧
الإمارات	٨٢.٠	٧٧.١	٧٥.١	٧١.٢	٧٠.١	٦٨.١
السعودية	٣١.٣	٣٢.١	٣١.٥	٣١.١	٣٠.٨	٣١.٤

المصدر : نفس مصدر الجدول ١ ، الجدول ٢٥ .

الجدول 4 :نصيب الفرد من استهلاك النفط في العراق ، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ١٩٩٩/٢٠٠٤ ، برميل مكافئ نفط سنويا .

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١*	٢٠٠٢*	٢٠٠٣*	٢٠٠٤*
العراق	٥.٨	٥.٩	٥.٨	٥.٧	٦.٢	٦.٣

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الإمارات	٣٥.٨	٣٣.٢	٣١.٢	٢٩.٤	٢٦.٧	٢٦.٣
السعودية	١٩.٩	٢٠.٨	٢٠.٤	٢٠.٣	٢٠.١	٢٠.٨

* بيانات تقديرية .

المصدر: نفس مصدر الجدولين ١ و ٢ ، الجدول رقم ٢٧.

المصادر

1) OPEC Annual statistical Bulletin 2005, table2.

2)Ibid, tables 4&5.

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥، الملحق ٤/٣ ، ص ٢٥.

٤) نفس المصدر السابق .

5) OPEC Annual ..... cit.

٦) التقرير الاقتصادي العربي ، مصدر سبق ذكره.

7) J. Dembowski : Zarys Ogolnej Teorii Zasobow Naturalnych, PWN, Warszawa 1989, pp. 98.

٨) حسابات الباحث استنادا الى بيانات منظمة اوبك المنشورة في : OPEC Annual Statistical Bulletin 2004 & 2005

٩) حسابات الباحث استنادا الى المصدرالمذكور في الهامش ٨.

١٠) كذلك حسابات الباحث استنادا الى المصدر المذكور في الهامش ٨.

١١) كذلك حسابات الباحث استنادا الى المصدر المذكور في الهامش ٨.

12) OPEC Annual Statistical Bulletin 2006, table 10.

13) J. Dembowski : Problem Naftowy w Stosunkach Polittycznych, Maksyk-USA, Kapitalizym 1980, nr. 3, pp. 43.

14) حساب الباحث استنادا الى : OPEC Annual Statistical Bulletin 2004, tables : 9 &38.

١٥) ان تقديرات احتياطيات النفط في معظم دول العالم تتكرر سنويا دون تغيير، والسبب في ذلك يعود الى ان بعض الدول تعييد تقييم احتياطياتها النفطية بشكل دوري مرة واحدة كل عدة سنوات، اخذة في الاعتبار الاكتشافات الجديدة، والمعلومات المتوفرة عن المكامن القديمة ، انظر : اوابك : تقرير الامين العام السنوي الثاني والثلاثون، سنة ٢٠٠٥، الفصل الثاني.

١٦) مصدر البيانات الخاصة بالجزائر والسعودية هو نفس مصدر الجدول ١.

١٧) محمد مختار اللبابيدي: احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي، عدد ٥٧، خريف ١٩٨٩، ص ١٢١-١٣٣.

١٨) نفس المصدر السابق .

19) OPEC : World Oil Outlook 2007, table, 1-3.

٢٠) تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد الثاني والثلاثون ، سنة ٢٠٠٥، ص ١٦٢.

٢١) مصدر اسعار النفط : تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاقطار ...مصدر سبق ذكره.

٢٢) كافة النسب وفقا لحسابات الباحث استنادا الى البيانات الواردة في التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة اوابك لسنة ٢٠٠٦، جداول مختلفة .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com